المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 312-329
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

قياس اثر المباشر وغير المباشر للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990 – 2020)

سوپا سلام رشيد[1]، يونس على احمد[2]

[1]كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
[2]كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: supa.rashed@univsul.edu.iq[1], uns.ahmad@univsul.edu.iq[2]

الملخص:

تعد النفقات العامة من احدى الادوات المالية التي تستخدمها الحكومة للتاثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرسومة كالاستقراروالنمو الاقتصادي،ويتسم الاقتصاد العراقي بسيطرة القطاع العام على غالبية النشاطات الاقتصادية على مر السنين الطويلة، وهذه الحالة ادت بطبيعة الحال الى ارتفاع حجم النفقات العامة، الا ان السؤال الذي يطرح نفسه،هل أن الارتفاع من حجم النفقات العامة ادت الى تنشيط القطاعات الاقتصادية ومن ثم ارتفاع النتاج المحلي الاجمالي و تحقيق النمو الاقتصادي؟ لذا يهدف هذا البحث الى قياس و تحليل اثر النفقات العامة سواء المباشرة و غير المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1990-2020)،ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليل الكمي باستخدام نموذج(ARDL). توصل البحث الى وجود علاقة بين النفقات العامة و الانشطة الاقتصادية المحلية بصورة مباشرة و غير مباشرة، بحيث زيادة النفقات العامة بنسبة(1 %) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار (3.80%) و زيادة النشاط في القطاعات الاقتصادية المحلية بنسبة (0.04% الى2.68 %)حسب نوعية الانشطة والقطاعات، واقترح البحث الى ضرورة العمل على ارتفاع من كفاءة النفقات العامة لتحقيق النمو المتوازن بين الانشطة الاقتصادية المحلية من جهة و الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى و تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في العراق.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، الانشطة الاقتصادية المختلفة، الاثار المباشرة وغير مباشرة.

پوختە:

خەرجی گشتی بە یەکێك لە کەرەستە دارایيەکان هەژمار دەکرێت کە حکومەت دەیخاتەگەڕ بۆ دروست کردنی کاریگەری لەسەر چالاکیە ئابووریەکان لە پێناو گەیشتن بە ئامانجە گەلاّلە کراوەکانی وەك هاوسەنگی و گەشەی ئابووری، ئابووری عێراق بەوە ناسراوە کە کەرتی گشتی کۆنترۆڵی زۆرینەی چالاکیە ئابووریەکانی کردبوو بە درێژایی ساڵانی رابردوو،کە ئەمەش بە سروشتی خۆی کارێکی کردبوو قەبارەی خەرجیەگشتیەکان روو لە هەڵکشان بکات،بۆیە پرسیارێك لێرەدا خۆی بەدیار دەخات،ئایا هەڵکشانی ئەو خەرجیە گشتیانە بووەتە هۆکاری بزاوتنی کەرتە ئابووریەکان و لەوێوە بەرهەمی گشتی ناوخۆی پی زیادبووەو گەشەی ئابووری بەدەست هاتووە؟لەم پێناوەشدا ئەم توێژینەوەیە هەوڵدەدات شرۆڤەی کاریگەریی خەرجیەگشتیەکان راستەوخۆ و ناراستەوخۆ لەسەر بەرهەمی گشتی ناوخۆی عێراق لە نێوان ساڵانی (1990-2020) روون بکاتەوە، بۆ ئەم مەبەستەش توێژینەوەکە پشتی بەستووە بە شێوازی هەڵهێنجان بە بەکارهێنانی میتودی شیکاری و پێوانەی بە بەکارهێنانی (ARDL). توێژینەوەکە گەیشتووە بەوەی کە پەیوەندیەکی بەهێز لە نێوان خەرجیەگشتیەکان کۆی بەرهەمی گشتی ناوخۆی و کەرتە ئابووریەکانی ناوخۆ بە شێوەی راستەوخۆ و ناراستەوخۆ، بەجۆرێك ئەگەر بە رێژەی (1%) خەرجی گشتی زیاد بکات ئەوا کاریگەری راستەوخۆی بە ئەندازەی (3.80%) لەسەر گەشەی کۆی بەرهەمی ناخۆیی دروست دەکات و بە رێژەی (0.04% بۆ 2.68%) کەرتە ئابووریە ناوخۆییەکان زیاد دەکات. هەروەها توێژینەوەکە پێشنیار دەکات ئاستی لێوەشاوەیی و کاریگەری خەرجیەگشتیەکان زیادبکات بە ئامانجی بە دەستهێنانی گەشەی ئابووری هاوسەنگ لە کەرتە ئابووریەکان لەلایەك و کۆی بەرهەمی ناوخۆیی لەلایەکی دیکە و بەدەستهێنانی گەشەسەندنی ئابووری پێویست لە عێراقدا.

کلیلە وشەکان: خەرجی گشتی، کۆی بەرهەمی ناوخۆیی، چالاکیە ئابووریە جۆراوجۆرەکان، کاریگەری راستەوخۆ و ناڕاستەخۆ

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

Abstract:

Public expenditures are one of the financial tools that the government uses to influence economic activity to achieve the set goals such as stability and economic growth. The Iraqi economy is characterized by the public sector's control over the majority of economic activities over the long years. He asks himself, did the rise in the volume of public expenditures lead to the revitalization of the economic sectors, and then the rise in the gross domestic product and the achievement of economic growth? Therefore, this research aims to measure and analyze the impact of public expenditures, both direct and indirect, on the gross domestic product during the period (1990-2020), and to achieve this goal, the descriptive approach and quantitative analysis were relied on using the ARDL model. The research concluded that there is a relationship between public expenditures and local economic activities, directly and indirectly, so that an increase in public expenditures by (1%) leads to an increase in the domestic product by (3.80%) and an increase in activity in the local economic sectors by (0.04 to 2.4%). 68%) according to the quality of activities and sectors, and the research suggested the need to work on raising the efficiency of public expenditures to achieve balanced growth between local economic activities on the one hand and GDP on the other hand and to achieve the required economic growth in Iraq.

Key words: public expenditures, gross domestic product, various economic activities, direct and indirect effects.

المقدمة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي مع تعاظم دور الحكومة وتوسع نشاطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ترجع اهمية النفقات العامة الي كونها الاداة التي تستخدمها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق اهداف عديدة، منها تطوير القطاعات الاقتصادية المحلية و تاثيرها علي النمو الاقتصادي،لأن النفقات العامة هي احدى ادوات السياسة المالية التي تسعى الحكومة من خلالها التاثير في الانتاج و تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الانشطة الاقتصادية. الا ان الظروف الاقتصادية و السياسية و الادارية غير المستقرة تحد من تطور النفقات العامة ومن ثم الانشطة الاقتصادية.

وفي العراق تحتل النفقات العامة مكانة مهمة في اقتصاده كما هو الحال في اغلب دول العالم، فهي تمثل شريان الحياة بالنسبة له و خصوصا اذ تساهم هذه النفقات في زيادة قدرة الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر او غيرمباشرعن طريق الانشطة الاقتصادية المحلية، لذا يركز هذا البحث على قياس وتحليل اثر المباشر وغير مباشرللنفقات العامة قي الناتج المحلي الاجمالي للعراق خلال المدة(1990 – 2020).

مشكلة البحث: ان مدى إسهام النفقات العامة في رفع الطاقة الإنتاجية المحلية و تحقيق النمو الاقتصادي يعد من أبرز المشاكل الذي شغل اهتمام الاقتصاديين، لأنه بالرغم من الزيادات المستمرة الضخمة في حجم النفقات العامة في العراق الا أن عملية تنويع القطاعات الاقتصادية وعملية النمو الاقتصادي ليس بالمستوى المطلوب.

اهمية البحث: تعد النفقات العامة محركاً رئسيا للنمو الاقتصادي اذ تسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، خصوصا في حالة اذ توجهت نحو الانشطة الاقتصادية المنتجة، و تكمن اهمية البحث في توضيح اثار النفقات العامة بالشكل المباشرة (الناتج المحلي الاجمالي) وبالشكل غير مباشرة (الانشطة الاقتصادية المحلية)،و اظهار مدى مساهمة تلك النفقات في زيادة نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2020) باستخدام الاساليب القياسية المتقدمة.

هدف البحث: بناءً على اهمية الموضوع يتم صياغة هدف البحث و الذي يتمثل بـ:

1. تحديد اتجاه العلاقة والاثر المضاعف بين النفقات العامة و الانشطة الاقتصادية المحلية و الناتج المحلي الاجمالي.
2. قياس وتحليل اثر النفقات العامة على الانشطة الاقتصادية المحلية و الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1990 – 2020).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

فرضية البحث: يستند فرضية البحث على أن:

الاول: النفقات العامة تساهم بشكل ايجابي في نمو الانشطة الاقتصادية المحلية خلال المدة (1990-2020).
الثاني: النفقات العامة تساهم بشكل ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1990-2020).

اسلوب ومنهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والكمي لتحليل العلاقة والاثر بين النفقات العامة والانشطة الاقتصادية المحلية والناتج المحلي الاجمالي خلال الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي و البنك الدولي خلال المدة (1990-2020).

حدود ونطاق البحث: تنقسم الى:

- الحدود المكاني: يتمثل في العراق.
- الحدود الزماني: يتضمن المدة مابين(1990 – 2020).

اطار و هيكل البحث: يتألف البحث من مبحثين رئيسيين، يتناول الاول الجانب النظري حيث يتطرق الى مفهوم النفقات العامة و الاثار الاقتصادية لها وعلاقتها بالناتج المحلي الاجمالي، اما المبحث الثاني تخصص للجانب العملي حيث يركز على العلاقة الترابطية والتكاملية بين النفقات العامة و القطاعات الاقتصادية المحلية والناتج المحلي الاجمالي من جهة و المقارنة بينهما من جهة اخرى، وفي الاخير وصل البحث الى جملة من الاستنتاجات و المقترحات.

التعقيب على الدراسات السابقة: إن من الأهداف الرئيسة من عرض الدراسات السابقة عبارة عن فهم و نوعية العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، و كذلك التعرف على كيفية تقدير النماذج و طرق تحليلها، لذا يتناول هذا البحث عرض مجموعة محددة من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع البحث بشكل مباشر و غير مباشر على النحو التالي:

- **(Al-Hakami، 2002):** تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة السببية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (1965 – 1996)،حيث استخدمت تحليل السلاسل الزمنية لأختبار متغيرات الدراسة و نموذج (ARDL) لتقدير النموذج،وقد وصلت نتائج الدراسة الى وجود العلاقة السببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي الى النفقات العامة خلال فترة دراسة،واقترحت هذه الدراسة الى ترشيد النفقات العامة لكي تسبب في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

- **(Egbetunde& Fasanya, 2013):** تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي النيجيرى خلال المدة (1970 – 2011) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية و بالاعتماد على نموذج(ARDL) لفحص العلاقة الطويلة الاجل ومدى التوصل الى التوازن في الامد الطويل،وقد وصلت الدراسة الى وجود التاثيرالايجابي الضعيف للنفقات العامة على النمو الاقتصاد الاقتصادي،وتقترح الدراسة أن تقوم الحكومة بزيادة مساهمة النفقات المنتجة لتنشيط الناتج المحلي الاجمالي.

- **(احمد و رفاك، 2015):** الهدف الرئيسي من هذه الدراسة التحليل و التقييم المالي لظاهرة الزيادة المستمرة للنفقات العامة في العراق، باستخدام الاسلوب الوصفي و استخدام بعض المؤشرات المالية و الاقتصادية للبيانات (1980 – 2012)، توصلت هذه الدراسة الى ان الزيادة في حجم النفقات العامة خلال مدة الدراسة لم تكن زيادة حقيقية في العراق، بل كانت زيادة ظاهرية و لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالشكل المطلوب، لذا اقترحت هذه الدراسة ضرورة مواكبة النفقات العامة للتغيرات التي تحدث في حجم الطلب الكلي من خلال تنشيط القوة الانتاجية و ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي من اجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد و من ثم رفع مستوى الرفاهية لضمان سير الخطط التي تبنتها الحكومة العراقية.

- **(محمد و جحيل،2016):** تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل العلاقة التبادلية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(1990-2013)،اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري بالإضافة الى التحليل الوصفي المقارن وكذلك استخدام التحليل الكمي بالاعتماد على(Vector Auto Regression)، ومن اهم النتائج التي وصلت اليها هذه الدراسة هو عدم وجود التنسيق و الترابط بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي، لأن النفقات العامة في غالبيتها هي نفقات تشغيلية، لذا أقترح ان يتم توجيه النفقات العامة بما ينمي المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي عن طريق النهوض بالقطاعات المنتجة لكي ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

- (صباح و تاية،2018): تهدف هذه الدراسة الى تحديد اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (1985 – 2016)، ويعتمد في ذلك على المنهج الوصفي في الجانب النظري فضلاً عن اعتماد الاسلوب القياسي باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية موجبة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي،وخلصت هذه الدراسة مجموعة من المقترحات منها مساهمة النفقات العامة في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي في العراق بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

في ضوء عرض ومناقشة الدراسات السابقة نستنتج ان كثير من الدراسات السابقة حول اثر النفقات على الناتج المحلي الاجمالي فقط دون التطرق الى بيان اثر النفقات العامة في القطاعات الاقتصادية المحلية،الا ان في البحث الحالي اضافة الى بيان اثر النفقات العامة الى الناتج المحلي، كذلك تم استخدام الاثر المتبادل بين النفقات العامة والقطاعات الاقتصادية المحلية، وكذلك ان الدراسات السابقة المذكورة محصورة في بيان تاثير المباشر للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان في البحث الحالي تم عرض وتحليل الاثار المباشرة وغير مباشرة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الاول: الجانب النظري للبحث

الاطار المفاهيمي للنفقات العامة و النمو الاقتصادي

يهدف هذا المبحث عام بشكل عام الى توضيح المفاهيم حول النفقات العامة و النمو الاقتصادي خلال الناتج المحلي الاجمالي و العلاقة الاقتصادية بينهما من خلال الفقرات الاتية:

اولا: مفهوم النفقات العامة

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالنفقات العامة نذكر البعض منها، بحيث تعرف النفقات العامة على أنها أحدى الأدوات السياسة المالية التي توجه من قبل السلطات العامة لتحقيق الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي من خلال العمل على توجيه مخصصات النفقات العامة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة **(holmes, et al.,2002:p5)**، او مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة لتغطية الانشطة الحكومية ومواجهه الازمات **(Perkins: et al, 2008:p496)**، او مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو أحدى هيئاتها بقصد إشباع حاجات عامة **(بركات و عبد المجيد، 1971: ص ص 215-217)**.

وبشكل عام يمكن تعريف النفقات العامة على أنها "مبلغ من النقود يدفع من قبل السلطة العمومية (الحكومة) بهدف إشباع الحاجات العامة او تحقيق النفع العام خلال مدة زمنية معينة".

ثانياً: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة: تؤثر النفقات العامة في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر و غير مباشر، وهذه الاثار تختلف بأختلاف الدور الاقتصادي للحكومة وهي تتوقف على عده عوامل منها (طبيعة النفقات العامة، الهدف من النفقات، الوضع الاقتصادي السائد) لذا من الممكن الاشارة الى هذين الاثرين (المباشرة و غير مباشرة) بالنقاط الاتية:

1: الاثار المباشرة للنفقات العامة: تؤثر النفقات العامة على جملة من المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر ولكن لغرض تحقيق هدف البحث نذكر منها فقط اثر النفقات العامة على (الناتج المحلي الاجمالي و معدل النمو الاقتصادي،) بالنقاط الاتية:

أ: اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي

يجب التمييز بين أنواع النفقات العامة،منها النفقات الإنتاجية هي التي تعمل على إنتاج السلع و الخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتكوين رؤوس ألاموال التي تستخدم في الاستثمار **(أحمد و رفاك، 2015:ص24)**. الذي يدفع لخدمة عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، وقد تكون النفقات الاستثمارية والاستهلاكية من النفقات المنتجة، و يمكن أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت النفقات العامة الحقيقية بشقيها الاستثمارية والاستهلاكية **(طويل،2016: ص54)**.

ب: أثر النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي

ان النفقات العامة تؤثر بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي(**عوض الله،1994:ص70**) ويمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصاد كلما زاد إنفاق رأس المال الذي يؤدى الى ارتفاع مستوى حجم الاستثمار(**طويل،2016:ص 55**)لذا تمثل النفقات العامة احدى الأدوات

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المالية التي تسعى الحكومة من خلالها تحقق النمو الاقتصادي، و هذا ما أشار اليه الاقتصادي الألماني (Adolf Wagner) من خلال قانونه " أنه كلما زاد حجم النفقات العامة يؤدي الى زيادة معينا من النمو الاقتصادي"*. **(الغالبي، 2012: ص 30).**

2: الأثار غير مباشرة للنفقات العامة: يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الناتج المحلي الاجمالي، من خلال الاستثمار المولد او الانشطة الاقتصادية المحلية، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل **(قحطان،1989:ص 330)** يمكن توضيحهما بالشكل الاتي:

أ: أثر المضاعف

يعد (كاهن) اول من ادخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، اذ حاول قياس العلاقة بين الزيادة في النفقات الاستثمارية و الزيادة في التشغيل،اما (كينز) فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان اثر النفقات الاستثماريةة المستقل في الناتج المحلي الاجمالي من خلال ما يؤدى بدورها الى زيادة الناتج المحلي بأضعاف الزيادة الاولية في النفقات الاستثمار المستقل، أي ان النفقات العامة توزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد والباقي لادخار وفق ميل الحدي للادخار، من خلال ما يؤدي إليه هذا الادخار عن طريق الاستثمارات، ويؤثر بشكل مباشر على زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بإضعاف الزيادة الأولية، و باستمرار هذه الحالة تحقق النمو الاقتصادي **(لعجال، 2017:ص 62).**

ب: اثر المعجل

تعرف المعجل بالعلاقة بين الاستثمار ومعدل التغير في الإنتاج الجاري، اي أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلي زيادة الطلب على السلع النهائية للاستهلاك، مما يدفع منتجي هذه السلع إلي زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر **(قندوسي، 2013:ص57).**

وفيما يخص اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي بالطرقة غير مباشرة تتمثل في تاثيره على الانشطة الاقتصادية المحلية كـ (الزراعة و الصيد و الاسماك، التعدين و المقالع...الخ) كل هذه الانشطة تؤثرفي الناتج المحلي الاجمالي، وبمعنى آخر أن النفقات العامة لا تؤثر فقط علي الاستهلاك بتأثير المضاعف ولكنها في نفس الوقت تؤثر على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل اي بصورة غير مباشرة**(ناشد،2000:ص81).**

ثالثاً: علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي

هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي من قبل المختصين بسبب توسع هذا الموضوع و اهميته، بعض منهم عرفوا النمو الاقتصادي بانه ارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو صافي ناتج حقيقي **(مصطفى و احمد،1999:ص 39)**، او يعتبر النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية و تحقق الاستقرار الاقتصادي**(خليفة،2001:ص6).**

تعد النفقات العامة من احدى العوامل المهمة التي تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بطريقة مباشرة او غير مباشرة و تؤدي بدورها الى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و هذا ما أكده الاقتصادي الألماني (ادولف واكنر) من خلال قانونه الذي ينص على " كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإنه يعود الى الزيادة النسبية في حجم النفقات العامة" **(خلف،2008:ص: 150)**.حسب منظور رواد مدارس النمو الاقتصادي مثل (كينز،هاورد – دومار،والت روستو،ستانلي فيشر، بول رومر،كولن كلارك، روبرت لوكاس... وغيرهم)بأن النفقات العامة لها دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وذلك من خلال ما يأتي:

*هناك جملة من الاثار الاقتصادية المباشرة الاخرى للنفقات العامة مثل (على عدالة توزيع الدخل، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، استهلاك المحلي و الادخار و الاستثمار... الخ) **للمزيد من التفاصيل ارجو النظر الى: (محمد،2010 :ص30)و (عمر و خالد، 2019: ص 420).**

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

1. تقوم الحكومة بالنفقات العامة بهدف تغير الهيكل الاقتصادي عن طريق الزيادة الإنتاجية والتي تساهم في زيادة الناتج في الاجل الطويل، لذا تعد النفقات العامة كعامل مفسر للنمو في الأجل الطويل (**رحمة،2017: ص42**).
2. تقديم اعانات للمستثمرين وخاصة من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب او ما يسمى " الانفاق الجبائي " وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الحكومة في شكل انفاق حكومي غير مباشر. كما ايد الاقتصادي الأمريكي (الفين هانسن) دور النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي (**عواشية و ناصر،2016: ص32**).
3. تلعب النفقات العامة دورا فعالا في تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج، حيث تؤدي النفقات العامة إلي انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، وهذا يكون له الأثر الكبير على زيادة الناتج المحلي الاجمالي (**الضغير ويسرى، 2003:ص 39**)، كما أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلي زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، و خاصة في الامد الطويل، إضافة إلي ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل المحلي (**الوادي و عزام، 2007: ص 145**).
4. يعد نموذجان(كين) و(نيو كلاسيك) من النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين النفقات العامة و النمو في الاجل القصير، حيث أكدوا على أن النفقات متغير خارجي يؤثر على النمو الاقتصادي، كما تهدف النفقات العامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تتدخل الدولة عن طريق السياسة التوسعية في نفقاتها العامة في حالة وجود فجوة انكماشية، والعكس بالعكس في حالة وجود فجوة تضخمية (**عايب،2010: ص 143**).

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للبحث

يسعى البحث في هذا المبحث الى بناء النماذج القياسية ومراحل تطورها ثم قياس وتحليل اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي و الانشطة الاقتصادية المحلية و المقارنة بينهما خلال النقاط الاتية:

اولاً: الاثار المباشرة و غير مباشرة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي:

تهدف هذه الفقرة الى قياس وتحليل اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل المباشرة و غير مباشرة عبرة استخدام النموذجان الاتيان:

$$GDP_t = B_0 + B_1 EXP_t + U_t \quad LES_t = B_0 + B_1 EXP_t + U_t \ldots\ldots (2) \ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)**LES**.: القطاعات الاقتصادية المحلية. **EXP:** النفقات العامة.
B_1،B_0 : المعلمات **t: الزمن U:** الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية

لغرض تحقيق قياس اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر و غير المباشر،قام البحث بجملة من الاختبارات الاتية:

1.الثبات و الاستقرار للبيانات و المتغيرات (Stationary test /Unit root test)

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات المهمة لتحديد مدى استقراريه لبيانات و متغيرات السلاسل الزمنية، بما أن غالبية المتغيرات الاقتصادية والمالية غير مستقرة وتتغير مع الزمن. هناك مؤشرات عديدة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و استقرارية بيانات متغيرات، الا ان (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips Perron) من بين المؤشرات الاكثر استخداما بسبب قوة و الموثوقية هذان المؤشران مقارنة بالمؤشرات الاخرى**(Atil and Fellag, 2010: 229).** من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات استخدم البحث اختبارين (Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron) عند مستويات مختلفة كما تبين نتائج التحليل في الجدول الاتي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 312-329

الجدول رقم(1) اختبار الثبات و الاستقرار للمتغيرات البحث

المتغيرات القطاعات النشاطات	Stationary							
	Phillips-Perron				Augmented Dickey-Fuller			
	First difference الفرق الاول		Level المستوى		First difference الفرق الاول		Level المستوى	
	Prob.		Prob.		Prob.		Prob.	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
النفقات العامة	0.0143	0.0065	0.7704	0.9942	0.0148	0.0067	0.2518	0.8915
الزراعة و الصيد و الاسماك	0.9993	0.9590	1.0000	0.9994	0.0007	0.0001	0.9969	1.0000
التعدين و المقالع	0.8493	0.2923	0.7978	0.4343	0.0517	0.0110	0.9339	0.1804
الصناعة التحويلية	0.1610	0.0505	0.5683	0.9406	0.1044	0.0338	0.2775	0.9143
الكهرباء و الماء	0.9968	0.9414	0.9999	1.0000	0.0505	0.9792	1.0000	1.0000
البناء و التشديد	0.0160	0.0030	0.5358	0.8568	0.0129	0.0024	0.3594	0.8568
النقل و الاتصالات	0.8584	0.3052	0.6109	0.9300	0.0294	0.3052	0.5231	0.6292
التجارة و المطاعم	0.7951	0.2970	0.9753	0.5957	0.0146	0.0202	0.0014	0.0000
البنوك و التامين	0.0117	0.0364	0.9992	1.0000	0.0085	0.0076	0.7625	0.9994
ملكية و دور الاسكان	0.0631	0.0248	0.6210	0.9802	0.0103	0.0332	0.1928	0.9934
النشاطات الاخرى*	0.0104	0.0037	0.8054	0.9841	0.0107	0.0037	0.8409	0.9841
الناتج المحلي الاجمالي	0.0227	0.0071	0.5154	0.9892	0.0144	0.0038	0.2676	0.9789

المصدر:من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتمادعلى بيانات وزارة التخطيط العراق- الجهاز المركزي للإحصاء و بنك الدولي (1990 – 2020).

يبين من الجدول (1) ان كافة المتغيرات موضوع البحث بعد فحص في الفرق الاول فانها مستقرة عند مستوى المعنوية (5%)، وهذا يعني انه يمكن ان نعتمد عليها في اجراء عملية التكامل المشترك و تقدير المعلمات و التنبؤ بمسار المتغيرات.

2. العلاقة والارتباط بين المتغيرات (Correlation)

ان الارتباط عبارة عن العلاقة القائمة بين متغيرين او اكثر قابلة للقياس،والغرض الاساسي من هذا الاختبار نقطتان اساسيتان. الاولى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، الثاني تحديد حجم العلاقة بين متغيرات موضوع البحث **(Ligia,2015:56)**. ونتائج هذا الاختيار توضح من خلال الجدول الاتي:

*** يمثل النشاطات الاخرى جميع النشاطات الخدمية مثل خدمات السياحة والملاحة وخدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية و الصحية و التعليمية و غيرها .**

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:312-329
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الجدول رقم (2) العلاقة و الارتباط بين المتغيرات البحث

المتغيرات القطاعات النشاطات	النفقات العامة	الزراعة و الصيد و الاسماك	التعدين و المقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء و الماء	البناء و التشديد	النقل و الاتصالات	التجارة و المطاعم	البنوك و التامين	ملكية و دور الاسكان	النشاطات الاخرى	الناتج المحلي الاجمالي
النفقات العامة	1	0.6284	0.8128	0.9715	0.9383	0.9314	0.9147	0.8027	0.9316	0.9774	0.9066	0.9899
الزراعة و الصيدو الاسماك	0.6284	1	0.1176	0.5557	0.6762	0.4750	0.4360	0.0807	0.6418	0.5671	0.5335	0.7418
التعدين و المقالع	0.8128	0.1176	1	20.842	0.6490	0.8409	0.7868	0.9121	0.7058	0.8214	0.7200	0.8128
الصناعة التحويلية	0.9715	0.5557	0.8422	1	0.8992	0.9485	0.8803	0.8360	0.9262	0.9656	80.898	0.9715
الكهرباء و الماء	0.9383	00.676	0.6490	0.8992	1	0.8711	0.9450	0.7387	20.959	0.9071	0.9537	0.8858
البناء و التشديد	0.9314	0.4750	0.8409	0.9485	0.8711	1	0.8858	0.8809	0.8849	0.9437	0.8950	5850.8
النقل والاتصالات	0.9147	0.4360	0.7868	0.8803	0.9450	0.8858	1	0.8837	0.9108	0.9016	0.9388	6890.7
التجارة والمطاعم	0.8027	0.0807	0.9121	0.8360	0.7387	0.8809	0.8837	1	0.7383	0.8325	0.8097	0.8360
البنوك و التامين	0.9316	0.6418	0.7058	0.9262	0.9592	0.8849	0.9108	0.7383	1	0.8857	0.9610	1830.6
ملكية و دور الاسكان	0.9774	0.5671	0.8214	0.9656	0.9071	0.9437	0.9016	0.8325	0.8857	1	0.8593	07180.
النشاطات الاخرى	0.9066	0.5335	0.7200	0.8988	0.9537	0.8950	0.9388	0.8097	0.9610	0.8593	1	8870.8
الناتج المحلي الاجمالي	0.9899	41870.	0.8128	0.9715	0.8858	550.88	6890.7	0.8360	1830.6	07180.	8870.8	1

المصدر:من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتمادعلى بيانات وزارة التخطيط العراق- الجهاز المركزي للإحصاء و بنك الدولي (1990 – 2020).

يبين من الجدول(2) ان الارتباط بين النفقات العامة وكافة الانشطة الاقتصادية المختلفة موجبة، اي هناك علاقة طردية قوية بين النفقات العامة و كل الانشطة الاقتصادية المذكورة، و نتائج معامل الارتباط بين (80%الى 97%)، الا ان النشاط (الزراعة و الصيد و الاسماك) تسجل علاقة طردية متوسطة لأن نتيجة اختبار الارتباط تسجل (62%)، قد يكون احدى الاسباب تطبيق النمط التقليدي في نشاط زراعة و صيد الاسماك و الاعتماد الكبير على الامطار، و ضعف درجة مرونة تلك النشاط للتغيرات التي ربما تحدث سواءً في حجم الطلب او نسبة التخصيصات الزراعية من النفقات العامة. اضافة الى ذلك فان الارتباط بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية قوية لأن نتيجته الاختبار بلغت اكثر من (98%)، قد يكون احدى الاسباب دور المباشر للنفقات العامة في توليد مصادر انتاجية جديدة او غير مباشرة عن طريق زيادة القدرة الشرائية في المجتمع و هذه الزيادة في القدرة الشرائية ادت الى ارتفاع الطلب الكلي الفعال، وزيادة الطلب في اي مجتمع يؤدى الى زيادة في استغلال الموارد المحلية و بالنتيجة يؤدى الى زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي.

3. التكامل المشترك بين متغيرات النموذج(Co -Integration Analysis)

بعد التأكد من وجود الثبات والاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة وكذلك وجود الارتباط بين المتغيرات، يأتي اختبار آخر لمعرفة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج، اذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكاملا مشتركا يدل على عدم وجود علاقة طويلة الاجل، وتقترح (**Johannsen**) احصائيتين لاختبار فرضية التكامل المشترك، حيث الاولى تعرف باختبار الاثر (Trace)حيث تختبر فرضية العدم القائلة بان عدد اشعة التكامل المشترك الوحيدة (K) اقل او يساوي العدد (r) مقابل الفرضية البديلة (r = k)، اما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى(Maximum EigenValue)(**Juselius ,2006: 135**).وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الاتي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 329-312
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الجدول رقم (3) التكامل المشترك بين النفقات العامة و المتغيرات البحث

المتغيرات القطاعات النشاطات	Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)			Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigen value)		
	Trace Statistic	Critical Value	Prob.	Max-Eigen Statistic	Critical Value	Prob.
النفقات العامة	7.88172	4.12990	0.0059	7.88172	4.12990	0.0059
الزراعة و الصيد و الاسماك	291.4541	111.7805	0.0000	107.7320	42.7721	0.0000
التعدين و المقالع	183.7221	83.9371	0.0000	64.5167	36.6301	0.0000
الصناعة التحويلية	119.2053	60.0614	0.0000	42.6893	30.4396	0.0009
الكهرباء و الماء	76.5159	40.1749	0.0000	31.3702	24.1592	0.0044
البناء و التشديد	45.1457	24.2759	0.0000	25.3472	17.7973	0.0030
النقل و الاتصالات	19.7984	12.3209	0.0024	11.9167	11.2248	0.0377
التجارة و المطاعم	697.2484	111.7805	0.0001	344.7221	42.7721	0.0001
البنوك و التامين	352.5263	83.9371	0.0000	211.251	36.6301	0.0001
ملكية و دور الاسكان	141.2748	60.0614	0.0000	64.4653	30.4396	0.0000
النشاطات الاخرى	76.8094	40.1749	0.0000	40.2089	24.1592	0.0002
الناتج المحلي الاجمالي	34.3479	18.3977	0.0001	28.7531	17.1476	0.0007

المصدر:من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتمادعلى بيانات وزارة التخطيط العراق- الجهاز المركزي للإحصاء و بنك الدولي (1990 – 2020).

يبين من الجدول(3) أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعض في مستوى المعنوية (5%)، لذا نقبل الفرضية التي تقر بوجود علاقات تكاملية بين المتغيرات،وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة و اجراء عملية التنؤ.

4. العلاقات السببية بين المتغيرات (Granger Causality Tests)

إن مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث، حيث استخدم العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية(Mouchart and Oris ,2020: 28)،الا أن (Granger Causality)، في الوقت الحاضر من الاختبارات الرئيسة و الموثوقة في مجال التحليل الاقتصادي و تحديد اتجاه المتغيرات (One Direction or Two Direction).في العلاقات السببية التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائما بحادثة أخرى معينة ويقع تعاقب الأحداث هذا خلال زمن ما وتدعى الحادثة الأولى بالسبب والثانية بالمسبب أو المعلول **(الورد، 2006: 5)**. ونتائج هذا الاختبار توضح من خلال الجدول الاتي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 312-329
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الجدول رقم (4) الاختبار السببية بين المتغيرات البحث

الحالات	القيمة المحتسبة F	مستوى المعنوي
النفقات العامة تتجه الى الزراعة و الصيد و الاسماك	12.322	0.0016
الزراعة و الصيد و الاسماك تتجه الى النفقات العامة	5.5381	0.0261
النفقات العامة تتجه الى البنوك و التامين	3.5358	0.0269
النفقات العامة تتجه الى البناء و التشديد	11.586	030.00
البناء و التشديد تتجه الى النفقات العامة	6.7682	470.00
النفقات العامة تتجه الى الكهرباء و الماء	4.8780	670.01
النفقات العامة تتجه الى ملكية و دور الاسكان	8.4236	4410.0
ملكية و دور الاسكان تتجه الى النفقات العامة	23.791	0.0122
النفقات العامة تتجه الى الصناعة التحويلية	4.2820	0.0166
الصناعة التحويلية تتجه الى النفقات العامة	3.6249	0.0298
النفقات العامة تتجه الى التعدين و المقالع	3.2656	0.0342
النفقات العامة تتجه الى النشاطات الاخرى	7.7161	0.0098
النفقات العامة تتجه الى النقل و الاتصالات	3.7910	0.0209
النقل و الاتصالات تتجه الى النفقات العامة	5.3628	0.0050
النفقات العامة تتجه الى التجارة و المطاعم	4.4614	0.0111
التجارة و المطاعم تتجه الى النفقات العامة	2.9281	4730.0
النفقات العامة تتجه الى الناتج المحلي الاجمالي	3.221	0.0434
الناتج المحلي الاجمالي تتجه الى النفقات العامة	40.21	0.0388

المصدر:من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتمادعلى بيانات وزارة التخطيط العراق- الجهاز المركزي للإحصاء و بنك الدولي (1990 – 2020).

يبين من الجدول(4) ان هناك علاقة سببية باتجاهين بين النفقات العامة وكل من الانشطة (الزراعة و الصيد الاسماك، البناء و التشديد، ملكية و دور الاسكان، الصناعة التحويلية، النقل و الاتصالات، التجارة و المطاعم) لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (F-statistic) اقل من (5%)، وهذا يعنى ان تلك الانشطة يتغير نتيجة للتغيير في النفقات العامة هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان النفقات العامة تتغير نتيجة للتغير في تلك الانشطة الاقتصادية، ومن ناحية اخرى هنالك العلاقة السببية باتجاه واحد بين النفقات العامة و كل من الانشطة (البنوك و التأمين، الكهرباء و الماء، التعدين و المقالع، النشاطات الاخرى)، من جانب اخر هناك علاقة سببية باتجاهين بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية.

5: مرحلة تقدير المعلمات وفحص المشاكل القياسية

ان نتائج الثبات و الاستقرار والارتباط من جهة، و نتائج التكامل والسببية من جهة الاخرى اساس قوي و منطقي لتقدير النموذج، هناك نماذج عديدة لتقدير المعلمات،الا ان يتبين ان نموذج (ARDL) كانت متوافقة و اكثر كفأ من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، و تظهر نتائج تحليل خلال الجدول الاتي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 312-329

الجدول رقم (5)اثر النفقات العامة على المتغيرات البحث

المتغيرات القطاعات النشاطات	Method: ARDL Estimation					Diagnostic Checking				
	Coefficient	Prob.	R-squared	Adjusted R-squared	Prob.(F-statistic)	(1) الارتباط الذاتي	(2) الارتباط المتعدد	(3) عدم التجانس التباين	(4) التشخيص	(5) عدم توزيع الطبيعي
						Breusch-Godfrey	Variance Inflation Factor	ARCH	Ramsey RESET Test	Jarque-Bera Histogram
الزراعة و الصيد و الاسماك	0.9191	0.0002	0.5608	0.5820	0.0000	0.1837	4.3609	0.0920	0.2560	0.6296
التعدين و المقالع	2.6818	0.0035	0.9758	0.9752	0.0000	0.0756	2.5890	0.5934	0.3882	0.9339
الصناعة التحويلية	0.0712	0.0000	0.9613	0.9845	0.0000	0.0592	9.0068	0.2809	0.4506	0.2265
الكهرباء و الماء	0.0412	0.0071	0.9928	0.9009	0.0000	0.4102	3.2142	0.9784	0.0679	0.5602
البناء و التشديد	0.1457	0.0300	0.9335	0.9882	0.0000	0.4767	4.4560	0.1491	0.8223	0.0792
النقل و الاتصالات	0.1693	0.0007	0.9989	0.9739	0.0000	0.1271	2.3060	0.6334	0.8929	0.8288
التجارة و المطاعم	0.2177	0.0407	0.9631	0.9622	0.0000	0.4496	2.9714	0.9474	0.9578	0.3759
البنوك و التامين	0.0488	0.0006	0.9520	0.9064	0.0000	0.8285	5.5567	0.7558	0.1631	0.6642
ملكية و دور الاسكان	0.2327	0.0000	0.9837	0.9810	0.0000	0.4639	1.0127	0.0523	0.0520	0.8941
النشاطات الاخرى	0.3227	0.0200	0.9600	0.9715	0.0000	0.6037	3.5735	0.3531	0.6202	0.1146
الناتج المحلي الاجمالي	3.8059	0.0000	0.9870	0.9833	0.0000	0.80	1.00	0.12	0.62	0.88

المصدر:من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتمادعلى بيانات وزارة التخطيط العراق- الجهاز المركزي للإحصاء و بنك الدولي (1990 – 2020).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

يبين من الجدول (5) ان اثر النفقات العامة على كافة الانشطة المذكورة معنوية عند مستوى (5%) لكن في درجة ومستويات مختلفة، ويتضح من الجدول الاتي:

أ: فيما يخص تأثير النفقات العامة على النشاطين (التعدين و المقالع، الزراعة و الصيد و الاسماك) فانه يتسم بأكبر تأثيرا مقارنة بالأنشطة الاخرى، اي اذ ترتفع النفقات العامة بنسبة (1%) تؤثر على حجم تلك النشاطين بنسبة (2.68% و 0.91%)على التوالي قد يكون احدى الاسباب طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالاقتصاد الريعية حيث يعتمد إيراداته بشكل نسبي كبير على استخراج وتصدير النفط و المعادن، لذا تأثر النفقات العامة على (التعدين و المقالع) اكثر جداً مقارنة بـالقطاعات اخرى،و بالنسبة لـ(الزراعة و الصيد و الاسماك) فان بلاد وادي الرافدين يعتبر من اهم الدول الزراعية في شرق الاوسط نظراً لخصوبة اراضيه و وفرة مياهه، لذا تأثير النفقات العامة عليه كبير ولكن اقل من القطاع انفاً الذكر.

ب: تأثير النفقات العامة على الانشطة (ملكية دور الاسكان، و التجارة و المطاعم، والنقل و الاتصالات، و البناء و التشديد) بشكل قليل مقارنة بالنشاطين المذكورين انفا، الا ان اذ ترتفع النفقات العامة بنسبة (1%)يؤثر على حجم تلك الانشطة بنسبة (0.23%، 0.21%،0.16%،0.14%) على التوالي، قد يكون احدى الاسباب سقوط النظام السابق و رفع الحصار على العراق وانفتاحه امام العالم الخارجي، وعلى الصعيد المحلي بدأت عملية الاعمار و المشاريع السكنية،و حركة السياحة و المواصلات جوياً و ارضياً و الاهتمام بتلك الانشطة التي لن تكون محل الاهتمام من قبل،لذا ان زيادة الايرادات العامة (خصوصاً النفطية) تؤدي بدورها الى زيادة الطلب الكلي الفعال في القطاعات المذكورة و من ثم تؤدي الى الزيادة في النفقات العامة،و الزيادة في النفقات العامة يؤدي بدورها الى زيادة في الانشطة المذكورة مرة اخرى. ومن جانب الاخر ان حركة القطاع الخاص بعد سقوط النظام له دور مهم في تلك القطاعات عن طريق استثماراتهم في المشاريع السكنية و التجارية و وبناء المشاريع السكنية.

جـ: فيما يخص تأثير النفقات العامة على الانشطة (البنوك و التامين، الكهرباء و الماء، الصناعة التحويلية) فانه يتسم بتأثير ضعيف مقارنةً بالأنشطة اخرى، اي اذ ترتفع النفقات العامة بنسبة (1%) تؤثر على حجم تلك الانشطة بنسبة (0.04 %، 0.04%، 0.07%)على التوالي، قد يكون احدى الاسباب ضعف مستوى الثقافة المصرفية لدى العراقيين من جهة، وان النشاط (البنوك و التأمين) بشكل اساسي يحتاج الا الاستقرار النقدي والمالي و الاقتصادي وكذلك الامني حتى تثق بها المدخرين والمستثمرين لادخار اموالهم وتوظيف استثماراتهم ومن جهة الاخرى، و النشاطين (الكهرباء و الماء) و (صناعة التحويلية) يتسمان بانخفاض الكفاءة التشغيلية بسبب رداءة صيانة وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع، اما الصناعة التحويلية لن تستطيع مواجهة منتوجات الصناعية المستوردة نوعا و سعراً، هذا رغم ضعف التخصيصات المطلوبة لتطوير تلك الانشطة.

د: اما ان اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي،اذ يرتفع النفقات العامة بنسبة (1%)يؤثر على حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة (3.80%)، و هذا ما أكده الاقتصادي الألماني (ادولف واكنر) من خلال قانونه*

هـ: ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي:

* ان معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) بشكل عام ولغالبية النماذج مرتفعة وتتراوح قيمتها بين (56% الى 99%) وهذا يعني ان النفقات العامة لها علاقة قوية بالمتغيرات التابعة،وكذلك الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النماذج المقدرة ضرورية و مهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النماذج و حسن التقدير.

* قيمة (F) و بدلالة إحصائية (0.0000) وهي اقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغير المستقلة والمتغيرات التابعة.

* فيما يخص الاختبارات التشخيصية لمصداقية النموذج المقدرة توضح الجدول اعلاه ومن خلال استخدام نموذج (ARDL) و بعد فحص المشاكل المذكورة فانه بشكل عام ليس هناك دليل على وجود اية من المشاكل القياسية، وذلك دليل على حسن استخدامها وكذلك يسمح بأجراء عملية التنبؤ.

* ان الاقتصادي الاماني (أدولف واكنر) هو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة و اثرها على النمو الاقتصادي ،وبرهنت هذه دراسة إلى وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يعرف بقانون التزايد مستمر للنشاط الحكومي (ال شيخ،2002،ص 52).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 312-329

6: العلاقات قصيرة الاجل - طويلة الاجل: Short - Long Relationships

لإيجاد العلاقة القصيرة و الطويلة و نقطة التوازن للمتغيرات البحث، نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (6) علاقات قصيرة الاجل و طويلة الاجل و نقطة التوازن

المتغيرات القطاعات النشاطات	علاقات قصيرة الاجل		CointEq (-1) نقطة التوازن		علاقات طويلة الاجل		Bounds Test			
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	F-statistic	Significance I0 Bound	Significance I1 Bound	Level
الزراعة و الصيد والاسماك	0.9191	0.0002	- 3.6854	0.0027	0.2493	0.000	9.153	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
التعدين و المقالع	2.6818	0.0035	- 2.8194	0.0044	1.0898	0.0051	32.56	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
الصناعة التحويلية	0.0712	0.0000	- 0.5632	0.0001	0.1265	0.000	6.214	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
الكهرباء و الماء	0.0412	0.0071	- 0.5853	0.0003	0.1152	0.000	17.188	2.44	3.28	%10
								3.15	4.11	%5
								6.84	7.84	%1
البناء و التشديد	0.1457	0.0030	-0.4337	0.0004	0.3360	0.000	7.878	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
النقل و الاتصالات	0.1693	0.0007	- 0.6531	0.0140	0.3637	0.0090	53.42	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
التجارةو المطاعم	0.2177	0.0407	- 2.1729	0.0074	0.0100	0.0082	6.766	2.44	3.28	%10
								3.15	4.11	%5
								6.84	7.84	%1
البنوك و التامين	0.0488	0.0006	- 0.3066	0.0311	0.1591	0.0070	9.358	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
ملكية و دور الاسكان	0.2327	0.000	- 0.3000	0.0263	0.3744	0.000	8.218	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
النشاطات الاخرى	0.3227	0.0020	- 0.2509	0.0031	1.2861	0.000	565.4	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1
الناتج المحلي الاجمالي	3.805	00.00	-1.320	0.0003	5.4540	0.000	9.452	4.04	4.78	%10
								4.94	5.73	%5
								6.84	7.84	%1

المصدر:من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتماد على بيانات وزارةالتخطيط العراقي-الجهاز المركزي للإحصاء و بنك الدولي (1990 – 2020)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من الجدول اعلاه النقاط التالية

أ: فيما يخص نقطة التوازن يتضح من الجدول أن قيمة المعامل تصحيح الخطأ**[CointEq(-1)]** للعلاقة بين النفقات العامة و المتغيرات المذكورة ذو اشارة سالبة، فبالرغم من اختلاف مستوياتهم هو معنوي احصائي عند مستوى (1% و 5%) لكافة المتغيرات و هذا يعني قدرة النماذج على تصحيح و تعديل النظام نحو التوازن في المدى طويل لكن عند مستويات مختلفة (نحو الفائض و العجز) وعند فترات مختلفة.

ب: حسب نتائج اختبار منهج الحدود (**Bounds Test**) ان القيمة المحسوبة للـ**(F-statistic)** لكافة النماذج اكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) **(Critical Value)** في مستويات (1% و 5% و 10%) فانه يشير الى وجود العلاقات التكاملية المشتركة في الاجل القصير والطويل، وبهذا ترفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج.

جـ: فيما يخص اثر النفقات العامة على (التعدين و المقالع) فانه يتسم بمستوى عالية، اي اذ يرتفع مستوى النفقات العامة في المدى القصير بنسبة (1%) ادى الى زيادة النشاط في (التعدين والمقاليع) بنسبة (2.68%)، ولكن ينخفض هذا التأثير في المدى الطويل الى (1.08%)، قد يكون احدى الاسباب اهتمام غالبية الحكومات المتتالية بتلك النشاط لتوفير ارضية مناسبة لأعاده توزيع الدخل من جهة و تقديم غالبية الخدمات لمواطنين العراق من جهة اخرى.

د: بالنسبة للأنشطة (ملكية دور الاسكان، النقل و الاتصالات، البناء و التشديد)، اذ يرتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) يؤثر على تلك الانشطة نحو الارتفاع في المدى القصير بالنسبة (0.23% و 0.16 % و 0.14%) على التوالي، ولكن في المدى الطويل يرتفع حجم تأثيرات النفقات العامة على تلك الانشطة بنسبة (0.37% و 0.36 % و 0.33%) على التوالي، قد يكون احدى الاسباب التوسع الحاصل في انجازات القطاع العام و الخاص خلال فترة ما بعد سقوط النظام السابق،الذي تتمثل في ببناء المجمعات السكنية والتجارية، الابنية المدرسية، المستشفيات والمستوصفات ومشاريع الترفيه والقاعات الرياضية، و تحسين واقع حال شبكات الانترنيت و الموبايل و شركات الاتصالات و الطرق و المواصلات، و زيادة الطاقة الاستيعابية وبحسب خطة التنمية الوطنية فان حجم الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال تلك الفترة ستكون حافزا قويا لنمو تلك الانشطة.

هـ: بالنسبة لنشاطين (الزراعة و الصيد والاسماك) و (البنوك و التأمين) اذ يرتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) يؤثر على تلك النشاطين بنسبة (0.91%) و (0.04%) على التوالي، ولكن في المدى الطويل بالنسبة للنشاط (الزراعة و الصيد والاسماك) فانة ينخفض حجم تأثير النفقات العامة عليها،،في حين يرتفع حجم تأثير النفقات العامة على نشاط (البنوك و التأمين) في مدى الطويل، قد يكون احدى الاسباب هيكلية الاقتصاد الوطني، لأن هذان النشاطان يحتلان اهمية كبيرة في اقتصادات الدول النامية التي تسعى للارتقاء في اقتصادها الى مستوى الدول المتقدمة و بدأت بوادر الاهتمام بالنشاط (البنوك و التأمين) اكثر مقارنة(الزراعة و الصيد والاسماك) في المدى الطويل بسبب التحاق بعض الانشطة اليومية بقطاع البنوك و التأمين.

و: اما النشاطين (الصناعة التحويلية) و (الكهرباء و الماء) اذ يرتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) يؤثر على تلك النشاطين في المدى القصير بنسبة (0.07 %) و (0.04%)، ولكن في المدى الطويل اذ يرتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) سوف يؤثر على تلك الانشطة نحو الارتفاع بنسبة (0.12% و 0.11%) على التوالي، قد يكون احدى الاسباب ان هذين النشاطين يمتلكان قدر من التنوع والمرونة في التحرك من قطاع الى آخر او من فرع صناعة الى آخر، لذا تلك النشاطين تشكلان عاملا اساسيا في تحقيق النمو والاعتماد على الذات ولايزال الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في تلك القطاعين الحيويين على الرغم من تمتع بلد بالإمكانيات التي تؤهله لتوسيع دور هذين النشاطين، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه خطة التنمية الوطنية 2010-2030 الصناعة و الكهرباء من القطاعات المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني.

ز: اما تأثير النفقات العامة على النشاط (التجارة و المطاعم) فانه يتسم بتأثير نسبي ضعيف في المدى الطويل حينما كان تأثيرها في المدى القصير مرتفع، اذ يرتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) في المدى القصير، يؤثر على تلك النشاط بنسبة (0.21%)،ولكن في المدى الطويل سوف ينخفض حجم التأثير الى (0.01%) قد يكون احدى الاسباب ارتفاع اسعار المواد الغذائية لاسيما اسعار اللحوم والاسماك، اضافة الى ارتفاع بدلات الايجار وارتفاع اجور الايدي العاملة من جهة، و قيود الادارية للعملية التجارية من جهة اخرى.

ح: فيما يخص اثر النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير، فانه يتسم بمستوى عالٍ، اي اذ يرتفع مستوى النفقات العامة في المدى القصير بنسبة (1%) فانة يؤثر على حجم الناتج المحلي الاجمالي نحوه الارتفاع بنسبة (3.8%)، ولكن هذ الاثر في المدى الطويل يحقق مستوى عالٍ جداً مقارنةً بالمدى القصير، عندما يرتفع مستوى النفقات العامة بنسبة (1%) في المدى الطويل، سيؤثر على الناتج المحلي الاجمالي نحوه الارتفاع بنسبة (5.45%)، قد يكون احدى الاسباب طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يسود فيها القطاع العام على غالبية نشاطاته الاقتصادية وذلك تبعا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة العراقية، ومن

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (8) – العدد (1)، حزيران 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 312-329

جهة اخرى تأثر النفقات العامة في زيادة الطلب الفعال على انتاج السلع و الخدمات ومن ثم تشجيع الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع.

ثانياً: مقارنة بين الاثار المباشرة و غير مباشرة و المضاعف للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي

ان النفقات العامة تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي سواء عن الطريق المباشر(اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي)،او غير مباشر (اثر النفقات العامة في الانشطة الاقتصادية المحلية) كما ذكرنا انفا،او تؤثر الناتج المحلي الاجمالي بالانشطة الاقتصادية المحلية، يمكن تبين من خلال الجدول الاتي:

الجدول رقم (7) اثر المضاعف للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي

1 الاثار المباشرة (اثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي)	اثر المتغيرات القطاعات النشاطات	2 اثر الانشطة الاقتصادية المحلية على الناتج المحلي الاجمالي	3 الاثار غير المباشر للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي (اثر النفقات العامة على الانشطة الاقتصادية المحلية)	4 اثار المضاعف للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي (عمود 2 +عمود 3)	5 الاثار الكلية للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي (عمود 1 +عمود 4)
3.80	الزراعة و الصيد و الاسماك	0.4552	0.9191	1.3743	5.1802
	التعدين و المقالع	0.4293	2.6818	3.1111	6.9170
	الصناعة التحويلية	0.3584	0.0712	0.4296	4.2355
	الكهرباء و الماء	0.2120	0.0412	0.2532	4.0591
	البناء و التشديد	0.1804	0.1457	0.3261	4.132
	النقل و الاتصالات	0.9828	0.1693	1.1521	4.958
	التجارة و المطاعم	0.2654	0.2177	0.4831	4.289
	البنوك و التامين	0.2477	0.0488	0.2965	4.1024
	ملكية و دور الاسكان	0.1541	0.2327	0.3868	4.1927
	النشاطات الاخرى	0.1430	0.3227	0.4657	4.2716

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 9 وبالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي - الجهاز المركزي للإحصاء(1990-2020).

يبين من الجدول (7) ان الأثر المباشرللنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي نسبياً اكثر مقارنةً بأثر (القطاعات -الانشطة) الاقتصادية المحلية على الناتج المحلي الاجمالي، لأنه اذ يرتفع النفقات العامة بنسبة (1%) تؤثر مباشرة على حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع بنسبة (3.80%)،في القابل ان اكثر تاثيراً للنفقات العامة في القطاعات الاقتصادية المحلية يعود الى (التعدين و المقالع) الذي تسجل حجم تأثيره بنسبة (2.68%) و لكن بسبب المضاعف سجلت اعلى قيمة وهي (3.11) اي اذ ترتفع النفقات العامة بنسبة (1%) تؤثرعلى الناتج المحلي بالنسبة (3.11%)،ولكن نفس القطاع عند الاثار الكلية للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي تسجل اعلى قيمة بنسبة (6.91) و اذ نقارن بين هذا الاثر الكلي مع القيمة الاصلية للقطاع (التعدين و المقالع) زادت (16.45) اضعافاً، اما اقل تأثيراً للنفقات العامة يعود الى (قطاع الكهرباء) حيث تسجل بنسبة تاثيره (0.04%) و لكن بسبب المضاعف سجلت(0.25) اي اذ ترتفع النفقات العامة بنسبة (1%) تؤثرعلى الناتج المحلي بالنسبة (0.25%)،اما الاثار الكلية للنفقات العامة لنفس القطاع تسجل(4.05%)،لذا يمكن القول ان النفقات العامة لن تنتهى تأثيرها على الشكل المباشر و غير المباشر على الناتج المحلي الاجمالي فقط،بل تؤثر بطرقة المضاعف على الناتج المحلي الاجمالي باضعاف كثيرة كما تبين من الجدول انفا.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الاستنتاجات

من خلال الوصف و التحليل توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1- ان النفقات العامة في العراق لها تأثير بالغ اهمية في النشاط الاقتصادي،حيث تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي ولكن بمسويات مختلفة.
2- ان الناتج المحلي الاجمالي متأثر بالنفقات العامة من جهة و الانشطة الاقتصادية المحلية من جهة اخرى، ولكن تأثير النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي كان اكثر مقارنة بالانشطة الاقتصادية المحلية.
3- ان تحاليل النتائج القياسية يؤكد على وجود علاقة قوية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي، و كذلك يشير اختبار الارتباط بانها ذات علاقة طردية، و ان هذين المتغيرين يتسمان بالتكامل المشترك و هذا يعنى ان حجم النفقات العامة في العراق لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير و الطويل كما تؤكد اختبار تقدير المعلمات و التكامل المشترك في النموذج،وبالنسبة للأنشطة الاقتصادية المحلية فانها تتسم بالعلاقة الطردية ولكن قوة علاقتها اقل. قد يكون احدى الاسباب الدور المباشر للنفقات العامة في توليد مصادر انتاجية جديدة او غير مباشرة عن طريق زيادة القدرة الشرائية في المجتمع و هذه الزيادة في القدرة الشرائية ادى الى ارتفاع الطلب الكلي الفعال، وزيادة الطلب في اي مجتمع تؤدى الى زيادة في استغلال الموارد المحلية و بالنتيجة تؤدى الى زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي.
4- ان الناتج المحلي الاجمالي قديكون السبب في تكوين النفقات العامة في العراق كما كانت النفقات العامة تسبب في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتحققت هذه العلاقة من خلال العلاقات السببية،قديكون السبب يعود الى طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات الناتج المحلي الاجمالي.
5- ان اثر النفقات العامة لن يتوقف فقط على الاثار المباشرة و غير مباشرة فقط،ولكن لدينا اثر المضاعف للنفقات العامة يسعى بدوره الى الاثار التراكمية للنفقات العامة على الناتج الحلي الاجمالي،قد يكون احدى الاسباب سيطرة النفقات العامة على تحريك الانشطة الاقتصادية و الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال العقود الماضية.

المقترحات

في ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح مايلي:

1- من الضروري على واضعي السياسية المالية الاهتمام بالنفقات التي تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية لأفراد وتكوين رؤوس أموال انتاجية حتى يتماشى النفقات العامة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي بالشكل المطلوب و تحقيق الاهداف الاقتصادية.
2- العمل على ارتفاع قوة تلك العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي لتجنب تلك الحالة (الزيادة في النفقات من اجل الزيادة في الناتج المحلي) عن طريق الاهتمام بالدور المؤثر على الناتج المحلي الاجمالي من جهة و الانشطة الاقتصادية المحلية من جهة اخرى بهدف تعزيز حجم الناتج المحلي الاجمالي بدلا من المبالغ الكبيرة للنفقات العامة غير المنتجة.
3- العمل على انخفاض سيطرة القطاع العام على غالبية الانشطة الاقتصادية غير المنتجة، ويسعى الى فسح المجال للقطاع الخاص ليحل محل الدور الذي لعبتة الحكومة حتى تكون لديها الامكانية المالية المطلوبة للقيام بالأهداف الاقتصادية المرسومة كالاستقرار و النمو الاقتصادي.
4- من الضروري على صناع القرار ان تكون لديهم رؤية مستقبلية واضحة حول اقتصادات العالم المتطور التي تعمل على تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على عمليات الهدر في النفقات العامة و استخدامها في تنشيط الناتج المحلي و تحقيق النمو الاقتصادي.
5- ان يكون لصناع القرار خطة تنمية مستدامة تشمل التنوع الاقتصادي و تحسين كفاءة الجهاز الانتاجي و اعادة هياكل القطاعات الاقتصادية و تطوير القطاعات السلعية و تشجيع القطاعات الاقتصادية من اجل النمو المتوازن بين الانشطة الاقتصادية المحلية في العراق.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المصادر والمراجع

1/ الرسائل و الاطاريح الجامعية

- طويل، بهاءالدين (2016): دور السياسة الماليةو النقدية في تحقيق نمو الاقتصادي،اطروحة دكتورة،جامعة الحاج خضر باتنة، الجزائر
- لعجال، لعمرية(2017): اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر
- محمد، بن عزة،2010، ترشيد سياسة الانفاق بأتباع منهج انضباط بالأهداف، جامعة تلمسان، جزائر
- قندوسي، طاوش(2013): تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر من 1970 -2014) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- رحمة،بن زيان (2017): دراسة العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر(1988-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة دكتور طاهر مولاي سعيدة،الجزائر.

2/ المجلات و البحوث العلمية

- الورد، ابراهيم موسى(2006): تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و نمو الاسواق المالية للمدة 1980-2004، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 12،(العدد 41) جامعة بغداد
- الغالبي،كريم سالم (2012): الانفاق الحكومي و اختبار قانون (Wagner) في العراق للمدة (1975 – 2010) تحليل و قياس،مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الادارية،السنة الثامنة،العدد 25، العراق.
- عمر و خالد،دهيمي، بلقاسمي (2019): قياس اثر النفقات العامة على النمو الناتج المحلي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 2000-2017، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي،(العدد 26) الجزائر.

3/ الكتب العربية

- الوادي و عزام، محمد حسين، زكريا احمد (2007): "مبادئ المالية العامة"،الطبعة الاولى، دارالمسيرة للنشر، عمان.
- بركات و عبد المجيد، عبد الكريم، حامد (1971): "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة
- مصطفى و احمد، محمد مدحت، سهير عبد الظاهر (1999): "النموذجة الرياضة لتخطيط وتنمية اقتصادية"، مكتبة إشعاع فنية، مصر
- ناشد، سوزي علي (2000) "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية
- عايب، وليد عبدالحميد(2010):"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي " دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية،دار نشر وتوزيع،بيروت،لبنان.
- الصغير و يسرى،بعلي محمد، أبو العلاء (2003): "المالية العامة"، دار العلوم، الجزائر.
- عوض الله،زينب حسين (1994):"مبادئ المالية عامة"، كلية حقوق، جامعتي الإسكندرية وبيروت، مصر
- عواشية و ناصر،بلال، فاطمة الزهراء (2016): "اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريةوعلوم التيسير، تبسة، الجزائر.
- قحطان، السيوقي (1989): "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الاولي، دار طلاس للترجمة و النشر، دمشق
- خلف، فليح حسن (2008): "المالية العامة"، عالم الكتب الحديث، الاردن.
- خليفة، محمد ناجي حسن (2001): "النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم"، دار القاهرة، مصر

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

4/ المصادر الانكليزية

-A.fozzard, M. holmes, J.klugman, K. Withers(2002): Dépenses Publiques , public Spend je 5,fichier
-Al-Hakami , Ali Othman,(2002):time series Analysis of the Relationship between Government expend detour and GDP in the kingdom of Saudi Arabia J. king soud Unv. voi , 14, Saudi Arabia
- Al-Shatti ,Ali Sulieman(2014): The Impact of Public Expenditures on Economic Growth in Jordan, time period (1993–2013):International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 10; Published by Canadian Center of Science and Education,Canada
- Atil and Fellag, Lynda, Hocine(2010): On the stability of the unit root test,Statistika,Vol. 5 Journal Afrika.
- Egbetunde & Fasanya, Tajudeen , Ismail O.(2013): Nigeria Public Expenditure and Economic Growth in Nigeria: Evidence from Auto-Regressive Distributed Lag Specifi cation, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 16, No. 1, Croatia
- Juselius, Katarina(2006): The COINTEGRAED VAR MODEL – methodology and applications, OXFORD university press, London
- H. Perkins, Radelet , L. Lindauer(2008): économie du développement , 3e édition ,édition de Boeck ,Belgique
-Fischer and autre, Stanley , et (2002): macroéconomie,2éme édition, édition Duand ,paris
- Ligia,Prodan (2015): Econometric Analysis Model of the Correlation between Final Consumption and Gross Disposable Income, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 5, No.3., Pakistan
- Mouchart & Orsi , Michel Renzo (2020):Causality in Econometric Modeling From Theory to Structural Causal Modeling, Department of Economics, University of Bologna, Italy Demography, UCLouvain, Belgium
- Rehman and Afzal, H. UR, M.(2003): " The J Curve Phenomenon: An Evidence from Pakistan" Pakistan Economic and Social Review, Vol. 41, Pakistan

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.1.17
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)